الامتيازات الضريبية ودورها في تحفيز الاستثمار في المناطق الجنوبية

ولاية تامنغست نموذجا

Tax concessions and their role in increasing investment in the southern regions Tamanrasset State as a model

تلي سيف الدين*	معطاالله محمد
جامعة تامنغست؛ مخبر رهانات الاستثمار والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية ، الجزائر	جامعة تامنغست؛ مخبر رهانات الاستثمار والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية، الجزائر
telli.seif@yahoo.com	maatallah_mohammed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/10/30 تاريخ القبول: 2023/02/16

ملخص:

أقر المشرع الجزائري العديد من التحفيزات الجبائية للاستثمار والمستثمرين بصفة عامة، كما خص المناطق الجنوبية بجملة من الإمتيازات الجبائية رجاء تحقيق توازنات جهوية في مستويات التنمية الاقتصادية، كما عمدت السلطات العمومية إلى تأسيس أجهزة تقوم بمنح هذه التحفيزات وتسهر على ضمان إستفادة المستثمرين منها، و للتأكد من فعالية هذه الإمتيازات الجبائية في تطور وزيادة حجم الاستثمار بهذه المناطق فقد تم اختيار ولاية تامنغست كأنموذج للدراسة، كما تم الإعتماد على مجموعة من الإحصائيات الخاصة بموضوع البحث.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم كل هذه الامتيازات والتحفيزات فلا يزال الاستثمار ضعيفا في ولاية تامنغست وباقي المناطق الجنوبية، وهذا راجع إلى عدة صعوبات أخرى أهمها العوامل الطبيعية والاصطناعية والاجتماعية،

كلمات مفتاحية: الاستثمار، الضريبة، الامتيازات، المناطق الجنوبية، تامنغست

تصنيف: L86,Q20,H71

Abstract

Enter The Algerian legislator approved many fiscal stimuli investment and investors in general, as well as the southern regions with a number of tax concessions, please achieve regional balances in the levels of economic development, and public authorities also established devices that grant these stimuli and ensure that investors benefit from them, and to ensure The effectiveness of these fiscal privileges in the development and increase of investment in these areas has been chosen as the state of Tamanrasset was chosen as a model for study, and a set of statistics on the topic of research has been relied upon. The study concluded that despite all these privileges and incentives, the investment is still weak in the state of Tamanrasset and the rest of the southern regions, and this is due to several other difficulties, the most important of which are natural, artificial and social factors,

***Key words**: investment, tax, concessions, southern regions, Tamanrassetour*

***JEl ClqssificqtionCodes :H71,Q20,L86**).*

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر الاستثمار أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية لما يساهم به في زيادة الدخل والإنتاج ورفع مستويات التشغيل، لذلك فقد أولت له الدول والحكومات اهتماما بالغا، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات المنظمة والداعمة له، رغبة منها في ترقيته وتطويره وجلب ما أمكن منه سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ولعل أهم ما يشار إليه بخصوص موضوع السياسات الاستثمارية هو التحفيزات والتخفيضات والإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للمستثمرين الرامية لتحسين مناخ الاستثمار في البلدان، ضف إلى ذلك توفير الهياكل القاعدية والبنى التحتية والخدمات اللوجستية وغيرها من الإمكانات والمؤهلات التي تجعل من تحقيق الاستثمار أمرا سهلا، حتى أصبحت بعض المناطق في العالم تعرف بالجنات الضريبية.ولا يكاد ينفك الاستثمار عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أثبتت هذه الأخيرة والشركات الناشئة جدواها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وموائمة التكنولوجيات الحديثة وزيادة فرص التشغيل

والجزائر كغيرها من الدول التي أولت بالغ الأهمية للاستثمار من أجل ترقيته وتطويره وتحسين بيئته، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات الرامية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية على حد سواء، غير أن شساعة المساحة الجغرافية للجزائر وإن كانت تعتبر مكسبا فقد شكلت عبئا على متخذ القرار بشأن واقع الاستثمار في الجزائر، إذ تبينت الفروقات الجهوية في توزع الاستثمارات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف الولايات وكان من أبرز هذه التباينات ضعف عدد المشاريع الاستثمارية في المناطق الحدودية الجنوبية على غرار ولاية تامنغست الواقعة على بعد، لذلك كان من الضروري على السلطات الوطنية اتخاذ إجراءات استثنائية بخصوص الاستثمار في مثل هذه المناطق من أجل النهوض بمستويات التنمية المحلية خاصة وأنها تقع ضمن الشريط الحدودي لدول تعاني فقرا وانفلاتا أمنيا شديدا.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا المشروع العلمي ليعالج الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تساهم الامتيازات الجبائية في زيادة المشاريع الاستثمارية بولاية تامنغست؟

أهداف الدراسة:

- تحليل واقع الاستثمار تامنغست

- تحديد أهم عراقيل الاستثمار بولاية تامنغست
- تقييم دور الأجهزة الحكومية في تطوير وترقية الاستثمار
- دراسة وتحليل القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار عامة والاستثمار بالجنوب الجزائري خاصة

المنهجية:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحليل أبعادها فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز أهم المفاهيم والمقاربات النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وللإلمام أكثر بجوانب الدراسة والوقوف على دور الامتيازات الضريبية في زيادة الاستثمار بالمناطق الجنوبية، تم جمع المعلومات ودراستها وتحليلها، حيث يمكننا من تشخيص موضوع الدراسة وتجميع الحقائق وتبويبها وتحليلها.

2. الامتيازات الضريبية للمشاريع الاستثمارية بولايات الجنوب:

تعرف الامتيازات الجبائية على أنها: "تلك التسهيلات والرخص والضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات الطابع التحفيزي والذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطاهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة (لمواشي،2018، الصفحة 139).

عملت الدولة جهودها من خلال أجهزة الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصاد وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات لمواكبة ما هو سائد عالميا ، من استخدام واسع للتحفيزات الضريبية من أجل تشجيع الاستثمار.

كانت هذه التسهيلات ذات طابع تحفيزي لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين، من أجل توجيه نشاطاتهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وترقيتها، وهذا من خلال مجموعة من القوانين التي تتعمد كل فترة إلى تعديلها حسب ما هو مرغوب أو منشود للسياسة الاقتصادية وهي كما يلي (الاستثمار16-09):

1.2 النظام العام: يستفيد من هذا النظام كل الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات الصناعية والزراعية، السياحة والنقل...الخ ومن الامتيازات الضريبية التحفيزية الخاصة بهذا النظام (محمد،2008، الصفحة 29):

- **في مرحلة الإنجاز:** تستفيد الاستثمارات الوطنية والأجنبية في الجزائر بشكل عام من جملة من التحفيزات الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام وتتمثل فيما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.
- تستفيد الاستثمارات أيضا من تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء. والإعفاء أيضا من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

– **في مرحلة الاستغلال:** تستفيد الاستثمارات ابتداء من تاريخ الشروع في استغلالها ولمدة ثلاث سنوات وبطلب من المستثمر من (الطاهر،2019، الصفحة05):

- تعفى نشاطات تشغيل الشباب و القرض المصغر و نشاطات التأمين على البطالة من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات و ترفع مدة الإعفاء إلى 6 سنوات إذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة من 50 % من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .
- وتمدد هذه الفترة من الإعفاء إلى خمسة سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تحدث أكثر من مائة منصب شغل عند انطلاق النشاط أو الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحددها المجلس الوطني للاستثمار.

2.2 نظام الجنوب الكبير: يتألف الجنوب الكبير من المساحة الإقليمية للولايات التالية: تامنغست، أدرار وتندوف وإليزي، تيميمون وبرج باجي مختار وعين صالح وعين قزام وجانت حيث يستفيد كل مستثمر عن نشاط مقام ومنجز في هذه المناطق بمزايا ضريبية ومن نظام ضريبي أكثر تشجيعا. حيث يسمح في المناطق الخاصة لاستفادة من المزايا الضريبية التالية (قروع،2001، الصفحة78):

- **في مرحلة إنجاز الاستثمار**: تستفيد هذه الاستثمارات ابتداء من تاريخ قرار منح الاعتماد من المزايا التالية:

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة،
- التخفيض من مبلغ الأتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

✓ بالدينار الرمزي للمتر المربع (م2) خلال فترة عشر(10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى50 %من مبلغ أتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

✓ بالدينار الرمزي للمتر المربع(م2) لفترة خمسة عشر(15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ أتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير؛

- **امتيازات ممنوحة في مرحلة الاستغلال** :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- وتحدد هذه الإعفاءات بعشر(10) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في
- محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية بناء على طلب المستثمر.

3. اثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار بولاية تامنغست

تأسست ولاية تامنغست عن التقسيم الإداري لسنة 1974 طبقا للأمر 74 المؤرخ في 02 جويلية 1974 وكانت تضم دائرة تين زواتين، دائرة تامنغست و دائرة عين صالح و بلدية واحدة هي بلدية جانت وبعد التقسيم الإداري لسنة 1994 ارتفع عدد الدوائر بها إلى سبعة دوائر والبلديات إلى عشرة.

كما تبلغ مساحتها الإجمالية 625 790 55 م2، وتجدر الإشارة انه بعد التقسيم الإداري في سنة 2019 أصبحت هذه الولاية مقسمة إلى ثلاثة ولايات هي تامنغست، عين صالح، عين قزام.

وتنتمي ولاية تامنغست إلى أقليم الجنوب الكبير في الجزائر الذي يضم أربعة ولايات هي: أدرار، تندوف، إليزي، وتامنغست. حيث يحظى هذا الإقليم باهتمام السلطات الوطنية من أجل النهوض بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية به نظرا لموقعه الجغرافي الحدودي الجنوبي. ولعل أبرز ما أقرته السلطات بهذا الخصوص هو الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمارات بهذه الولايات رغبة في زيادة المشاريع التنموية وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح باستغلال الثروات في هذه المناطق وتوفير مناصب للشغل وزيادة في الإنتاج.

1.3 إجمالي عدد المشاريع بولاية تامنغست: إن الإحصائيات الدالة على الاستثمار وتوزعه على المستوى الوطني تظهر الفروقات الجهوية بين مختلف المناطق، فحسب معطيات الوكالة الوطنية للاستثمار لسنة 2020 فإنه لم تصل نسبة المشاريع الاستثمارية بالجنوب الكبير نسبة 01%من إجمالي عدد المشاريع وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(1): تقسيم المشاريع الاستثمارية لسنة 2020 بالجزائر

المنطقة	عدد المشاريع	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة
الجنوب الكبير	404	%0,66	7388	%0،60
باقي الوطن	60512	%99،34	1216077	%99،4
المجموع	**60906**	**%100**	**1223465**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الوكالة الوطنية للاستثمار

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول أن حصة المشاريع الاستثمارية بالجنوب الكبير بولاياته الأربعة ضئيلة جدا وهو ما يفسر كذلك ضعف مناصب الشغل الموفرة التي لم تتعد 7388 منصب عمل في سنة 2020.

أما فيما يخص ولاية تامنغست، فإن المشاريع الاستثمارية بها قد عرفت تذبذبا خلال السنوات الثلاثة الأخير حسب معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم(2): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط بولاية تامنغست (2019–2021)

السنة	2019		2020		2021	
قطاع النشاط	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل
زراعة	2	45	1	18	2	22
خدمات	1	4	1	40	1	250
الأشغال العمومية	7	25	7	55	6	17
صناعة	7	113	1	9	3	34
سياحة	2	67	1	6	1	15
المجموع	**19**	**254**	**11**	**128**	**13**	**338**

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تامنغست.

وتبين معطيات الجدول أن عدد الاستثمارات بالولاية لم يتجاوز في أحسن أحواله 19 مشروعا وهو العدد المسجل في سنة 2019، كما أن هذه المشاريع تتوزع على خمسة قطاعات رئيسية يأتي في مقدمتها قطاع الأشغال العمومية الذي عرف شبه ثبات في عدد المشاريع المسجلة في السنوات الأخيرة، لكن مناصب الشغل المسجلة تكاد تكون غير متوافقة مع عدد المشاريع وهو ما يطرح مسألتين هامتين وهما مسألة تسجيل العمال في صناديق الضمان الاجتماعي، ومسألة استغلال العمال الأفارقة المهاجرين لكون موقع الولاية الحدودية المطلة على الدول الأفريقية فهي تشهد نزوحا يوميا لعشرات ومئات المهاجرين الفارين من مناطق الحروب والأزمات الاقتصادية، إذ يلجأ أغلب هؤلاء المهاجرين إلى ورشات البناء الخاصة أو التابعة لمقاولات البناء.

كما تجدر الإشارة أن تواضع عدد المشاريع في مجال الأشغال العمومية في السنوات الأخيرة كما مرده إلى التجميد المؤقت أو الكلي لبعض المشاريع العمومية في ظل الأزمة المالية في سنة 2018 التي عرفت تدهورا في أسعار البترول الأمر الذي أدى بانخفاض المداخيل العمومية، يضاف إلى ذلك الأزمة الصحية التي عرفها العالم خلال هذه الفترة.

أما القطاع الصناعي في ولاية تامنغست، فقد شهد انخفاضا في عدد المشاريع، فبينما تم تسجيل 7 مشاريع في سنة 2019 فقد انخفض إلى مشروع سنة 2020 وسجل 3 مشاريع سنة 2021، ورغم توفر الولاية على الإمكانات الهامة والمواد الخام على غرار المعادن النفيسة و الرخام وغيرها من المواد فإن استغلال هذه الثروات لا يزال محدودا

جدا، ما عدا نشاط التنقيب عن الذهب فقد شهد تطورا ملحوظا نظرا لمباشرة الدولة في منح رخص الاستغلال لبعض المقاولات التي وصل عددها إلى أكثر من 50 مقاولة في هذا النشاط سنة 2021 ، وهو ما يرفع من معدلات إنتاج الذهب في المؤسسة العمومية لصناعة الذهب بولاية تامنغست. وفيما يلي نورد أهم الوحدات الصناعية في الولاية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(3): تفصيل الوحدات الصناعية حسب قطاع النشاط بولاية تامنغست 2021

فرع النشاط الصناعي	عدد مناصب الشغل
مؤسسة ألبان أخ الهقار	20
مؤسسة ألبان اسكرام	17
مصنع الإسفلت	21
مصنع إنتاج مواد البناء	15
مصنع إنتاج الرخام	138
شركة إنتاج مواد البناء	110
شركة استغلال مناجم الذهب	78
المجموع	**399**

المصدر : مديرية البرمجة والتخطيط بولاية تامنغست

وتشرح معطيات هذه الجدول في الأعلى محدودية استغلال الثروات المحلية في الولاية، فبرغم الطلب المحلي والوطني وحتى الدولي على مثل هذه المنتجات خصوصا الرخام الذي يعتبر من أجود الأنواع في هذه المنطقة والذهب المتميز بخصائصه الرفيعة، فإن الولاية لا تتوفر على مؤسسات صناعية تكفل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

وإذا انتقلنا إلى النشاط السياحي بالولاية فإنه بحلول الأزمة الصحية كورنا سنة 2019 فقد عرف هذا القطاع شبه عزوف تام فلم يتم تسجيل إلا 4 مشاريع خلال فترة 2019-2020، وهو دليل واضح على تراجع عدد السياح بالولاية التي تعد من أشهر الوجهات السياحية على المستوى الوطني أن لم تكن على الصعيد الدولي، ومما يزيد في ضعف هذا النشاط هو عدم استقرار الوضع الأمني بالدول المجاورة التي تعرف انفلاتا أمنيا مستمرا وحروبا طاحنة بين الجماعات المسلحة.

وفيما يخص القطاع الزراعي ولخدماتي فلم تحظ الولاية إلى حد الآن بعدد هام من المشاريع رغم ما يمكن أن يوفره هذين القطاعين من مناصب للشغل هامة تسهم في التخفيض من نسب البطالة في ظل وتوفر اليد العاملة الرخيصة على المستوى المحلي.

2.3 توزيع المشاريع الاستثمارية بولاية تامنغست: وعن توزع المشاريع الاستثمارية على مستوى الولاية، فإن الأمر لا يعد استثنائيا، فهي تتركز غالبا في مركز الولاية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(4) : توزيع المشاريع الاستثمارية في ولاية تامنغست

السنة	2019		2020		2021	
منطقة النشاط	عدد المشاريع	النسبة	عدد المشاريع	النسبة	عدد المشاريع	النسبة
تامنغست	14	73.68%	5	45.45%	12	92.31%
عين صالح	4	21.05%	5	45.45%	1	7.69%
عين قزام	1	5.26%	1	9.09%	0	0.00%
المجموع	19	100%	11	100%	13	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مديرية البرمجة والتخطيط والميزانية بولاية تامنغست

ويلاحظ أن معظم المشاريع الاستثمارية تتركز في قلب الولاية بنسبة تفوق 70 % من مجموع المشاريع، ا عدا سنة 2020 حيث حظيت عين صالح بعدد مساوي لعدد المشاريع المقامة في مركز الولاية مقدرة بخمسة مشاريع. وتجدر الإشارة أن منطقة عين صالح عين قزام تبعدان كثيرا عن تامنغست، إذ تبعد عين صالح ب 670 كلم شمالا، أما عين قزام فتبعد 420 كلم أقصى الجنوب عن تامنغست مجاورة دولة النيجر.

الشكل رقم (1): توزيع المشاريع الاستثمارية في ولاية تامنغست–2019–

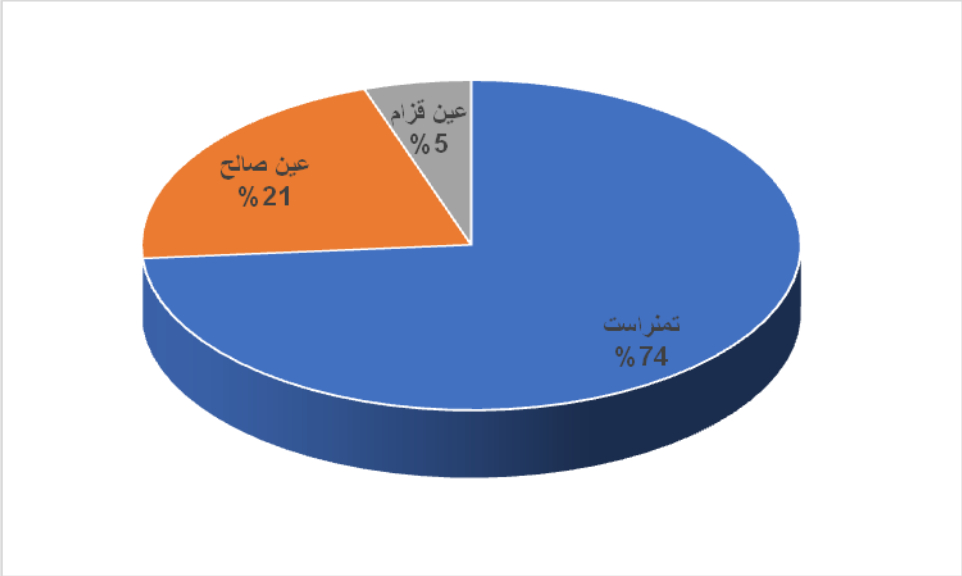

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم(4)

ويعزى هذا التوزيع الجغرافي غير العادل للمشاريع الاستثمارية في ولاية تامنغست إلى العوامل الاصطناعية المتمثلة أساسا في توفر البني التحتية والولوج إلى الخدمات، فإذا ما تمت المقارنة بين مركز الولاية وباقي المناطق بها فالمتأمل يلاحظ هذه الفروقات سواء في البني التحتية من الطرقات ووسائل النقل وتوفر الخدمات الصحية والتعليمية والمالية والاتصال.

من جهة أخرى، وباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة كمشروع استثمار يؤدي إلى تحقيق تنمية التنمية المحلية بزيادة الإنتاج والتقليل من نسب البطالة، فإنه لابد من تحليل وضع هذه المؤسسات على مستوى الولاية لمعرفة معدلات تزايدها وتطورها وتوزعها القطاعي.

وينحصر مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تامنغست في ثلاثة قطاعات رئيسية حسب معطيات مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يضم كل قطاع من هذه القطاعات فروعا من النشاط وتتمثل هذه القطاعات فيما يلي:

- الخدمات ؛
- البناء والأشغال العمومية ؛
- الصناعة ؛

3.3 تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تامنغست: إذا تشير معطيات الجدول التالي إلى التقسيم القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تامنغست:

الجدول رقم(5): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تامنغست

السنة	2019		2020		2021	
قطاع النشاط	عدد المؤسسات	مناصب الشغل	عدد المؤسسات	مناصب الشغل	عدد المؤسسات	مناصب الشغل
خدمات	686	1298	742	1427	781	2562
الأشغال العمومية	533	674	579	849	608	1000
صناعة	28	78	36	89	44	107
المجموع	**1247**	**2050**	**1357**	**2365**	**1433**	**3669**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مديرية الصناعة بولاية تامنغست

يتضح من خلال معطيات الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية هو محدود جدا إذا ما تمت مقارنته على المستوى الوطني فهو يبلغ نسبة 0،1% فقط في سنة 2021، أما بخصوص وتيرة الإنشاء السنوية فنلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا في الفترة الأخيرة، فقد بلغ 9 % في سنة 2020 و6 % في سنة 2021، غير أن التوزيع القطاعي لهذه المؤسسات يدل على تربع قطاع الخدمات والتجارة على مجتمع المؤسسات بمجموع 781 مؤسسة في سنة 2021. وقد عرف قطاع الخدمات معدلات تطور سنوية مرتفعة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، وهذا نتيجة للإقبال الكبير الذي يشهده هذا القطاع من قبل المستثمرين، إذا أن فرع التجارة والتوزيع وفرع النقل والمواصلات يعدان أكثر النشاطات الخدماتية استقطابا لسهولة التأسيس وسرعة دوران رأس المال بهما.

ويعاب على هذا القطاع الاقتصادي أنه يضم فرع النشاطات الأقل مساهمة في زيادة القيمة المضافة فهي ليست منتجة بقدر ما تعتبر نشاطات توزيعية للإنتاج، كما أن زيادة تمثيل هذا القطاع في نسيج المؤسسات على حساب القطاع الصناعي يعد توجها غير رشيد فهو يقضي على الصناعات الموجودة التي تسعى للتطور وعلى الصناعات الناشئة والمبتكرة.

أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية فإنه ليس ببعيد عن القطاع الخدماتي سواء بالنسبة لعدد المؤسسات أو مناصب الشغل الموفرة به ، فقد شهد ارتفاعا كذالك في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة فيه والتي بلغت 174848 بنسبة تمثيل هي 30,36% في سنة 2016، ويرجع الفضل في ذلك لزيادة المشاريع التي برمجتها

السلطات العمومية خلال هذه الفترة والتي مست الهياكل والبني التحتية والمشاريع السكنية، ويكمن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع في المقاولة والتعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبرى لإنجاز المشاريع الهامة.

أما القطاع الصناعي فإنه على غرار باقي ولايات الوطن فإن تعداد المؤسسات به فهو ضعيف، فهي لم تتجاوز 28 مؤسسة في سنة 2019، لكن هذا القطاع عرف تطور في هذه الفترة إذ قفز العدد إلى 44 مؤسسة بزيادة نسبتها 28 %في هذه الفترة، ومع كل هذا فإن حصة هذا القطاع ضمن نسيج المؤسسات تعد ضعيفة إذ لم تصل إلى 4% حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تامنغست (2019-2021)

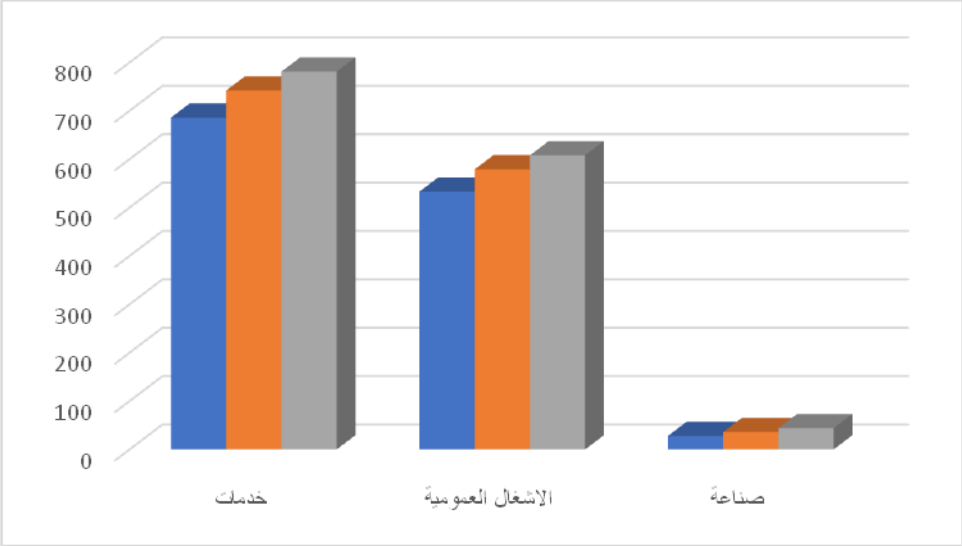

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم5

إذن فإن قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية يشكلان أهم قطاعين في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يخص القطاع الفلاحي فرغم أهميته في خلق الثروة وتحقيق مستويات جيدة من الإنتاج التي تكفي لسد حاجيات أساسية خاصة في شعبة القمح، غير أن هذا القطاع يشهد عزوفا من قبل صغار المستثمرين، فقد أحصى هذا القطاع غيابا تاما في نسيج المؤسسات الصغيرة والمؤسسة في تامنغست، وهذا ما يبين التهميش الذي يطال هذا القطاع الذي يعاني من مشكل توفر الكهرباء وثقل فاتورتها على المستثمرين.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف فقد كانت محطته الأولى في سنة 1996 عند صدور الأمر رقم 90-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996 الذي عرف الصناعة التقليدية والحرف بأنها :" كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة رئيسية ودائمة،

وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف" ويقسم المشرع الجزائري مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف إلى ثلاثة أصناف:

- الصناعة التقليدية والفنية: هي كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية أو ذات طابع حرفي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة.
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد: وتسمى أيضا الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة وهي:" كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابع فنيا خاصا توجه للعائلات وللصناعة وللفلاحة"، وتتميز هذه الصناعة باعتمادها على درجة أكبر من التخصص وهي غير عاكسة لثقافة أو هوية شعب معين، إلى جانب أنها منتشرة في كل دول العالم كما تعرف باسم الصناعات الصغيرة.
- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات: وهي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة للصيانة أو التصليح أو الترميم الفني.

وباعتبار طبيعة المجتمع (التوارق) في ولاية تامنغست، فإنها ما زالت إلى حد اليوم تشتهر بنشاط الصناعة والحرف التقليدية، لكن تراجع عدد السياح في الفترة الأخيرة أثر سلبا على تطور هذا القطاع، وتتوزع مؤسسات الصناعة التقليدية في ولاية تامنغست حسب الجدول الموالي

الجدول رقم(6) : تطور مؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية في تامنغست

فرع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
الصناعة التقليدية والفنية	464	73.89%
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	26	4.14%
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	138	21.97%
المجموع	**628**	**100 %**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية تامنغست

إن قراءة المعطيات الإحصائية المتضمنة في الجدول أعلاه تكشف لنا عن حقيقة ثبات هيكل نسيج مؤسسات الصناعة التقليدية في ولاية تامنغست، فالمؤسسات التقليدية والفنية المختصة في صناعة الحلي (الفضة والتحف الفنية) تتصدر هذا النسيج إذ تشكل أكثر من 70 % من عدد المؤسسات، تليها المؤسسات التقليدية لإنتاج الخدمات التي

تطور عددها من 102 مؤسسة في سنة 2019 إلى 138 مؤسسة في سنة 2020، وهو ما ساعد في تحسين نسبة تمثيلها التي وصلت إلى 38 % في هذه السنة، أما بالنسبة لمؤسسات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد فرغم تطور عددها فإنها بقيت في المرتبة الأخيرة بمجموع 26 مؤسسة في سنة 2020، ويعرف نشاط الصناعة التقليدية بالولاية إقبالا ملحوظا بعد فتح مجال التكوين في غرفة الصناعة التقليدية تامنغست لمختلف التخصصات الحرفية، إلا أن ما يمكن أخذه على قطاع الصناعة التقليدية في المنطقة هو طغيان الطابع العائلي في تسيير هذه المؤسسات ونمط النشاط التقليدي القديم الذي لم يزل قائما، مما يشكل عوائق عديدة تتعلق أساسا بالتسويق للمنتجات الحرفية والتقليدية خاصة مع انخفاض النشاط السياحي في الولاية، وقلة نشاط الترويج للمنتوجات عبر الوسائل الإلكترونية.

4. معوقات الاستثمار بولاية تامنغست.

لا شك وأن الخلاصة الجديرة بالذكر في هذا الموضوع أنه بالرغم من كل التدابير والإجراءات والسياسات لاستقطاب الاستثمارات في الولايات الحدودية الجنوبية للجزائر فإنها لا تزال بعيدة فيما يخص النتائج المرجوة، فهي إلى حد الآن أقل جذبا لهذه الاستثمارات أو المؤسسات، وهذا راجع إلى الكثير من المعوقات التي تحول دوت تحقيق الأهداف المطلوبة، ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى ثلاثة أصناف كالتالي:

1.4 المعوقات الطبيعية: وتتمثل أساسا في البعد الجغرافي الكبير لهذه الولاية عن العاصمة واتساع الرقعة الجغرافية مما يؤدي إلى تواجد السكان في مناطق متناثرة ومتباعدة، كذلك فإن طبيعة المناخ التي تتسم به بعض المناطق في الولاية تؤدي إلى نزوح بعض السكان مثل عين صالح التي يعتبر مناخها قاس جدا للحرارة المرتفعة في أغلب شهور السنة وأكثر في فصل الصيف، والبرد الشديد في فصل الشتاء، ضف إلى ذلك الرياح المتوالية خلال طول السنة.

2.3 العوامل الاصطناعية: وهي العوامل التي يتحكم فيها الإنسان، ويمكن ذكر أهم هذه العراقيل بهذا الخصوص وهي ما يلي:

- إهتراء الطرق البرية الموصلة لهذه الولاية أو الطرق المتواجدة داخل نطاقها الجغرافي،
- ضعف أو غياب البني والهياكل التحتية بالولاية (المدارس، المستشفيات، المطارات، المحطات،...)
- غياب التهيئة الكلية في المناطق الصناعية حتى لا تكاد تكون معلومة الحدود؛
- ضعف شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية بالولاية؛
- نقص المرافق الخاصة لتشجيع الاستثمار مثل البنوك، مكاتب الدراسات والاستشارات، حاضنات الأعمال،..ألخ.

3.4 العوامل الاجتماعية: ونوجزها فيما يلي:

- الفوارق الكبيرة في المستوى المعيشي للأفراد بالولاية، إذ نجد أن هناك طبقة ثرية جدا، في حين نجد أن الفئة الكبيرة من المجتمع تعيش تحت خط الفقر، أما الطبقة الوسطى فهي محدودة وغالبا ما تكون عاملة ضمن المؤسسات العمومية ؛
- العادات: وهي التي تدفع بالأفراد إلى المحافظة على بعض أنماط العيش دون تغيير، وهو ما يولد تقليدا حتى في بعض السلوكيات لدى المستثمرين الذين يفضلون البقاء في نفس فروع النشاط المعروفة في المنطقة كالحرف والصناعات التقليدية أو النشاطات التجارية ؛
- تدهور مستويات التعليم في المناطق الحدودية البعيدة جدا عن المدينة إما لغياب المدارس أو لعدم رغبة الأولياء في تدريس الأبناء في المدارس النظامية، مما يفاقم نسب الرسوب والتسرب المدرسي.

5. خاتمة:

لقد سعت الجزائر سعيا حثيثا للرفع من مستويات التنمية الاقتصادية القائمة على زيادة وتوسيع عدد وحجم الاستثمارات على المستوى الوطني، وذلك من خلال سن جملة من القوانين والتشريعات التحفيزية، ونظرا لشساعة المنطقة الجغرافية للجزائر وتمركز غالبية السكان في المناطق الشمالية، فقد عملت الدولة على تخصيص امتيازات استثنائية للمناطق الجنوبية رغبة في تحقيق بعض التوازنات الجهوية بين مختلف مناطق الدولة الواحدة، ومن بين أهم هذه الامتيازات هو التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للاستثمار، غير أنه بعد عرض البحث لمختلف هذه التحفيزات المقررة وخاصة في قانون الاستثمار 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 فقد وجد أن الاستثمار لا يزال ضعيفا في ولاية تامنغست وباقي المناطق الجنوبية، وهذا راجع إلى عدة صعوبات أخرى تعيق مسار تطور الاستثمار أهمها العوامل الطبيعية والاصطناعية والاجتماعية، وما لم يتم أخذها بعين الاعتبار فإنه لا معنى للتحفيزات الجبائية للاستثمار وهو ما توصي به الدراسة.

توصيات:

- ضرورة إنشاء مرصد لحركية الاستثمار يهتم بتقديم الإحصائيات العامة والدقيقة وخاصة فيما تعلق بأسباب تعثر الاستثمارات في المناطق الجنوبية، فالمعطيات المتوفرة حاليا غير كافية لتحليل وقع الاستثمار بشكل دقيق وهو ما لمسناه خلال دراستنا هذه، إذ لا توجد معطيات تبين طبيعة وأسباب فشل الاستثمار ولا أي بيانات تشرح سبب إقبال المستثمرين على نشاط معين دون غيره، كما سجلنا غياب المعلومات الدالة على تغيير نشاط أو مكان توطن بعض الاستثمارات في الجزائر.

- العمل على دراسة فرص الاستثمار على المستوى الجهوي والمحلي والقطاعي، والقيام بدراسات الجدوى الفعلية وهذا لخلق مؤسسات اقتصادية فعالة، وهو ما يؤدي حتما إلى التقليص من معدلات تعثر الاستثمارات، إذ بينت نتائج الدراسة كيف اتسم هيكل الاستثمارات بطابع الجمود سواء في نوع المؤسسات (المصغرة) أو نشاطها (التجاري) أو تركزها (الفوارق الجهوية)، وهو ما يوحي بأن هذه الاستثمارات لا تمارس إلا أنشطة تقليدية يغيب فيها جانب الإبداع والابتكار.

- تفعيل جانب التوجيه والإرشاد الجيد في أجهزة وهيئات دعم وتمويل الاستثمارات وذلك بتقريبها أكثر من أصحاب المشاريع ومرافقتهم، وهذا لأن تركيزها ينصب أكثر على التمويل فيما تبقى وظيفة التوجيه والمرافقة والإرشاد شبه غائبة لدى هذه الهيئات، مما يستوجب إعادة النظر في سياسة تطوير قطاع الاستثمار وخاصة في الجنوب، وإشراك المؤسسات التعليمية كالجامعة ومخابر البحث ومؤسسات التكوين والتمهين في عمليات إنشاء الاستثمارات والرفع من مستويات الحس المقاولاتي لدى الطلبة والمتخرجين من مؤسسات التكوين.

قائمة المراجع

- زهية لمواشي. (2018). الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر. الجزائر.المجلة العلمية لجامعة الجزائر.
- شليحي الطاهر. (2019). محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر. الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية.
- عباس محرزي محمد.(2008). اقتصاديات الجباية والضرائب. الجزائر. دار هوام لنشر والتوزيع.
- عليوش قربوع كمال. **(2002)**، قانون الاستثمار في الجزائر.الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.